

التطور المكاني للحدود

السعودية الشرقية

خالد بن عيسى علي الحازمي*

اولاً: مقدمة

1. تمهيد

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدات السياسية، اى الوحدات والأقاليم المنظمة تنظيمياً سياسياً، من حيث عوامل نشاتها، وتكوينها وعلاقاتها الخارجية، واثار العوامل الجغرافية على مجمل هذه العناصر، كما تهتم بدراسة اثار العوامل المكانية على العمليات والإجراءات والقرارات السياسية. وتنضوي الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تبحث في

العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية، دون الالتزام بالأطر السياسية الخاصة التي تتخذها تلك المجتمعات، وهو ما تركز عليه الجغرافيا السياسية، التي تهتم بـ المجتمعات في صورة علاقاتها السياسية (عبدالله، 1976م، ص5). وتعاني الجغرافيا السياسية من محدودية التعريفات التي تحدد مفهومها ومجال دراستها (محمود، 1988م، ص5). وليس هناك تعريف موحد متفق عليه في هذا الحقل، ويبدو ان ذلك من حسن حظ الجغرافيا السياسية، لانه مكنها من البحث في كثير من الظواهر، التي تعكس كثيراً من الخصائص السياسية والمكانية، وهو ما يعتبره بعض النقاد سواء داخل حقل الجغرافيا او خارجه بانه غموض وخطا يجب تداركه (Glassnar & de Blij، 1989م، p3). ويعرف هارتشهورن/Hartshorn الجغرافيا السياسية بانها دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية، و الدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم ورائهم ودوافعهم الاجتماعية، في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض، ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية (هارون، 1998م، ص29). ويعتبر موضوع الحدود السياسية جوهر دراسات الجغرافية السياسية، نظراً لأهميتها في تحديد كيان الدولة كوحدة سياسية قائمة بذاتها، كما اشار إلى ذلك بريسكوت / Presscot الذي اوضح بان الحدود تعين حد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط سلطتها عليه بصفة قانونية (Prescott، 1967م، p3).

إن تناول مسألة الحدود السياسية ليس بالأمر السهل لماله من اهمية خاصة ترتبط بسياسات وامن واستراتيجيات الدول المتجاورة، وكانت الحدود سبباً رئيسياً في الحروب والمشاحنات بين دول العالم، خاصة في المراحل التاريخية الحديثة، ولنا في حربي الخليج الأولى والثانية اقرب الأمثلة على ذلك، وهو ما ا كده بومان Bowman/ عندما أكد " انه بسبب بعض منها(الحدود) تنشأ الحروب وليس بصورة عامة، ولكن في بعض السنوات زادت مواقع الخطر في العالم عدداً وزادت مناطق المشاحنات الحدودية طولاً " (الغامدي، 1420هـ، ص21). وتتميز المملكة العربية السعودية بحدود سياسية طويلة مع عدد كبير من الدول المجاورة لها، حيث ترتبط مع سبع دول كلها عربية بحدود برية يبلغ طولها نحو 4.400 كم، كما ترتبط مع عشر دول بحدود بحرية، خمس منها في الخليج العربي، والأخرى في البحر الأحمر، ويبلغ مجموع اطوالها نحو 2470 كم تقريباً. وترتبط الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية مع دول تشاركها كثيراً من معتقداتها وثقافتها، لذلك فقد ارتبطت المملكة مع هذه الدول بعلاقات قوية وممتينة منذ البدايات الأولى لها، وبموثيق ومعاهدات تتعلق بمسائل تحديد الحدود بينها.

ولا تنبع اهمية الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية من كونها حدود فاصلة بين المملكة وجيرانها من الدول فحسب، ولكنها تنبع من اهمية المنطقة التي توجد بها كاحد اهم المواقع الاقتصادية، ليس على المستوى الخليجي او العربي فحسب، بل على المستوى العالمي. إن هذه الأهمية والتميز لهذه المناطق، تعتبر من اهم الدوافع التي ادت إلى دراسة وإظهار وتبيين وضع الحدود في هذه المنطقة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، مع الاستعانة بما هو متوافر ومتاح من دراسات ومعاهدات واتفاقيات وخرائط ذات صلة.

2 مشكلة الدراسة وأهميتها

مع ظهور المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة ومع ظهور النفط بعد فترة قصيرة، ثم نشأة الدول الخليجية الأخرى، تزايدت اهمية الحدود في منطقة

الخليج العربي، ونشأت العديد من القضايا والنزاعات الحدودية في المنطقة، وانطلقت هذه القضايا والنزاعات من اسس سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية. وقد ظهرت بالفعل العديد من النزاعات في منطقة الخليج العربي، وشملت قطاعات مهمة من الحدود الشرقية البرية والبحرية للمملكة العربية السعودية. ومع ان عدداً محدوداً من هذه النزاعات والمشاكل الحدودية اسفر عن مواجهات مباشرة محدودة، فإن بعضاً من هذه الحدود ظلت نقاط توتر يمكن ان تنور بين الحين والآخر، نظراً لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والتاريخية في منطقة الخليج العربي.

وتمتلك المملكة العربية السعودية حدوداً برية وبحرية مع عدد من الدول المجاورة لها، وتمثل الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية بشقيها (البري-البحري) اهمية استراتيجية كبيرة، نظراً لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والامنية، لذلك فإن مسألة ترسيم حدودها وتأمينها وحمايتها في هذه المنطقة يعد مطلباً ضرورياً وملحاً إذا ما ارادت لنفسها خياراً يكفل لها زيادة مواردها الاقتصادية ويوفر لها ابعاداً امنية مستقرة.

تمثل دراسة التطور التاريخي للحدود السياسية اهمية بالغة في معرفة الكيفية والعوامل والظروف التي ساعدت وادت إلى تطور الحدود خلال الفترات الزمنية السابقة، ويعالج هذا الموضوع التطور المكاني للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية خلال دورها الأول (1157- 1233هـ)، والثاني (1309- 1240هـ)، و التي كانت قائمة على مفهوم التخوم / Frontiers، وفي وقت لم تكن الحدود السياسية قد ظهر مفهومها المعاصر القائم والمرتبط بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وتبرز اهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية :

أ-محدودية الأبحاث الجغرافية عن المملكة العربية السعودية بصفه عامة، وابحاث الجغرافيا السياسية وموضوعاتها، ومنها الحدود بصفة خاصة، حيث ظل معظم الاهتمام بها إما ان يكون منقولاً عن الكتابات الغربية او مقتصرأ على منطقة الخليج العربي ويحمل كثيراً من المغالطات والاطعأ.

ب-اهمية موضوع الحدود السياسية بصفة عامة كونها احد اهم المواضيع إثارة للمشاكل بين دول المنطقة.

ج- الأهمية الاقتصادية والسياسية لمنطقة الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين المحلي والعالمي.

د-مدى حساسية مناطق الحدود الشرقية للمملكة نظراً لارتباطها مع حدود دول ترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واخوية عميقة جداً.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الخلفية السياسية والتاريخية للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية من خلال التعرف على نشأتها وتطورها خلال الفترات الزمنية السابقة.

4. تساؤلات الدراسة

تحقيقاً لهدف هذه الدراسة، جرى وضع عدد من التساؤلات المحددة على النحو التالي:-

1- هل عرفت منطقة الخليج العربي حدوداً سياسية قبل عصر النفط ؟

2- هل كان لظهور النفط دور رئيسي في ظهور مشاكل الحدود مع الدول المجاورة شرق المملكة العربية السعودية ؟
5. منهج الدراسة

استخدم الباحث في انجاز هذه الدراسة عدداً من المناهج، اقتضى موضوع الدراسة وطبيعتها استخدامها، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي / Approach Historical لدراسة ما يتعلق بنشأة الحدود السياسية الشرقية للمملكة العربية السعودية، نظراً لما يتطلبه هذا الجانب من المعلومات التاريخية المستقاه من المصادر والمراجع التي تعرضت لتاريخ هذه الحدود ونشأتها، كما يتطلب هذا المنهج تجهيز مجموعة من الخرائط التي توضح نمو او انكماش الحدود عبر الفترات الزمنية المتميزة. إضافة إلى المنهج التاريخي فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي / Descriptive Analytical Approach للاستفادة منه في معالجة كثير من موضوعات البحث، خاصة ما يتعلق بالجانبين الطبيعي والبشري لمنطقة الحدود السياسية الشرقية للمملكة العربية السعودية من خلال الاستعانة بالبيانات و الخرائط التي يمكن الحصول عليها.

6. مصطلحات الدراسة الدولة / State

تعتبر الدولة أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية، كما تعد من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وتعد الدولة نظاماً او مؤسسة ضرورية، بمعنى أنها نشأت من خلال الغرائز الأولية عند الإنسان، ثم نمت تدريجياً، كما أنها تعد الموضوع الأساسي في الجغرافيا السياسية فهي محور الاهتمام في هذا المجال، لا ن الدولة هي المظهر الأبرز لكل وحدة سياسية من حيث موقعها ومظاهرها التضاريسية ومساحتها وشكلها ومستوى علاقاتها بالدول ونظمها وسكانها والنشاط الاقتصادي والمستوى الثقافي والحضاري (هارون، 1998م، ص 55-58). وهناك مجموعة كبيرة من التعريفات لمصطلح الدولة / State وفي هذا الصدد يذكر باوندز / Pounds ان الدولة تتكون من ارض وشعب ونظام حكومي له سلطة على شعبه وارضه، وان ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى بالروابط الثقافية التي تربط أفرادهم مع بعضهم بعضاً ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعياً وحضارياً وعنصرياً (عبد الوهاب، 1977م، ص 16)

- التحويم / Frontiers

وهي عبارة عن مناطق حدودية سابقة لمفهوم او مصطلح الحدود السياسية (رياض، 1979م، ص 198)، وقد شاع استخدام هذا المصطلح في الماضي، عندما لم تكن الحدود السياسية معروفة بالشكل الحالي، وهي مناطق لا تدعيها الدول وغير ممسوحة، وكانت عبارة عن مناطق عبور، وهي منطقة جغرافية لها بعدان (طول وعرض) كما أنها ظاهرة جغرافية أكثر من كونها قانونية. وتضم التحويم موارد طبيعية واقتصادية وبشرية، وتتعدد بها اللغات واللهجات، وينقسم فيها ولاء السكان وتختلط فيها الأنظمة الاقتصادية (الديب، 1990م، ص 236-237)، وقد قسمها لابراديل / Lapradelle إلى ثلاثة اقسام: المنطقة الحدية، نطاق الحدود، الجوار (رياض، 1979م).

- **الحدود / Boundaries**
الحد يعنى الفصل والمنع من الاختلاط ويقصد بها الخطوط التي ترسم على الخرائط والتي تحدد الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها وتخضعها لسلطانها ويكون حق الانتفاع بها واستغلالها ويدخل في ذلك النطاق الأرضي والبحري وباطنه وما فوقه من مجال حيوي (الديب، 1990 م، ص235).
- **الحدود الطبيعية / Physical Boundaries**
الجبال أو الأنهار أو السواحل، وتتميز بسهولة التحديد بحيث تتمشى مع الظاهرات الطبيعية سواء على الطبيعة أو حتى على الخرائط (أبو عيانة، 1983 م، ص152).
- **الحدود الهندسية / Geometric Boundaries**
وهي تلك الحدود التي غالباً ما تتبع خطوطاً مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين أو مماسات دوائر أو أقواس في دوائر معلوم مركزها ونصف قطرها أو تكون بأشكال فلكية تتفق مع خطوط الطول أو دوائر العرض (الديب، 1990 م، ص379)، وهي لا ترسم أو توضع غالباً إلا في مناطق الصحاري أو الأقاليم الجديدة التي لم تعمر (صادق، 1998 م، ص106).
- **الحدود التاريخية / Historical Boundaries**
وهي الحدود التي وضعت في الماضي ولم يطرا عليها تغيير منذ ذلك الزمن، حتى اكتسبت قوة بموجب هذه الملكية أو الحيازة الأزلية (الراوي، 1975 م، ص35).
- **الحدود البشرية الحضارية / Anthropogeographic Boundaries**
وهي نوع من الحدود له ارتباط بالمظاهر البشرية كاللغات والديانات والقوميات والسلالات (هارون، 1998 م، ص190)، وهي من أفضل أنواع الحدود السياسية وتهدف إلى فصل الجماعات البشرية المتجاورة حسب إحدى الصفات الحضارية المميزة لها أهمها اللغة والقومية (عقيل، 1962 م، ص124).
- **تعريف الحدود / Boundary Definition**
وهي إحدى مراحل صناعة الحدود وتوضع فيها معاهدة الحدود ويوضع في هذه المعاهدة وصف الحدود والمناطق التي تمر بها، ويفضل أن يكون الوصف تفصيلاً ودقيقاً (الديب، 1990 م، ص148).
- **تعيين الحدود / Boundary Delimitation**
وهي مرحلة تلي مرحلة التعريف للحد السياسي، حيث يتم تعيين الحد من قبل اللجنة الجغرافية والقانونية التي تستعين بالخرائط التفصيلية والصور الجوية لتحديد موقع الحد على الخرائط أي نقل ما هو موجود في الأماكن الحدودية إلى الخرائط (سعودي، 1997 م، ص214).
- **تخطيط الحدود / Boundary Demarcation**
تلي مرحلة تحديد الحدود وفيها يتم ترسيم خط الحدود على الطبيعة ويتم

في هذه المرحلة الاستعانة بما تم الانتهاء إليه في المعاهدات والاتفاقيات وما تم جمعه من معلومات تفصيلية عن مواقع خط سير الحدود (رضوان، 1998م، ص 399).

- إدارة الحدود / Boundary Administration

يعني ويهتم هذا المصطلح بالمحافظة على الحد الخطي السياسي وإبقاء فاعليته وحراسته، ومراقبة حالات الانتقال عبر المراكز الحدودية وضبط التسلسل و التهريب وضمان الأمن الحدودي (الديب، 1990م، ص349).

- الحدود السابقة / Antecedent Boundary

وهو نوع من الحدود سابق للاستيطان البشري ولجميع المظاهر الحضارية للدولة، وترسم هذه الحدود في الأراضي الفضاء التي لا يسكنها سوى عدد محدود جداً من البشر، وقد تعمر هذه المناطق نتيجة لكشف اقتصادي على سبيل المثال، مما يؤدي إلى إنشاء الطرق والموانئ وظهور المدن (سعودي، 1997م، ص95).

- الحدود اللاحقة أو التالية / Subsequent Boundary

وينشأ هذا النوع من الحدود بعد نشأة المظاهر الحضارية في المنطقة، بمعنى أنها تكون تالية لنشأة هذه المظاهر، وهي تفصل في الغالب (ليس شرطاً) بين مجموعات لغوية أو دينية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للحدود بين الهند وباكستان (هارون، 1998م، ص119).

- الحدود المفروضة / Superimposed Boundaries

وهي نوع من الحدود وضعت بعد توطن السكان ولا يخضع تحديدها للظروف القومية أو الحضارية القائمة في منطقة الحدود وتنشأ بين الدول المتحاربة مثال ذلك الحدود التي وضعتها الدول الإستعمارية بين مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (سعودي، 1997م، ص 216)، أو خطوط الهدنة كما هو الحال في الحدود الهندية الباكستانية في جامو وكشمير والحدود الفلسطينية لإسرائيلية في قطاع غزة.

- الموقع الاستراتيجي / Stratigic Location

وهو من العناصر المهمة، بل أكثرها حساسية، في البناء الجغرافي للدولة وتختلف أهمية الموقع الاستراتيجي بتغير الظروف، فالدول أو أجزاؤها قد تكون لها أهمية استراتيجية في فترة زمنية معينة، كان تتحكم في الطرق العالمية مثلاً (سعودي، 1997م، ص34). وأصبحت إمكانية الاتصال / Aaccessibility في العصر الحديث ميزة كبرى في موقع أي وحدة سياسية، وأصبح موقع الدول بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائية المتاخمة لها مكوناً حيوياً من مكونات قوتها (عبدالله، 1976م، ص44)، بمعنى أن أهمية الموقع الاستراتيجي يعود إلى ماله من أهمية ومميزات اقتصادية وحربية مؤثرة من خلال التحكم في الطرق التجارية في أوقات السلم ومن خلال إنشاء القواعد الحربية أثناء الحروب (الديب،

(1990 م، ص 109).

- المياه الداخلية / Internal waters

وهي المنطقة التي تتضمن المرافئ والخلجان والأنهار والبحيرات التي لا تنازع فيها سيطرة الدولة وسيادتها، وتتضمن كذلك المياه المجاورة للساحل والتي تعد ضمن خط القاعدة أو خط الأساس Base-Line (أبو عيانة، 1983 م، ص 162)، كما يفيد الاعتراف بالمياه الداخلية في تحديد الحد السياسي البحري للدولة.

- البحر الإقليمي / Territorial Sea

ويقصد بها المنطقة التي تتحدد فيها سيادة الدولة فقط بحق المرور البريء للسفن الأجنبية عبر هذه المياه ولا يمتد هذا الحق على أية حال إلى الطيران فوق المياه الإقليمية (أبو عيانة، 1983 م، ص 162)، ويتفاوت عرض المياه الإقليمية من دولة إلى أخرى حسب ادعاءات الدول بخصوص هذا الموضوع وتخضع السفن والأفراد في هذه المياه لتشريعات الدولة صاحبة السيادة، ولكنه لا يتجاوز 24 ميلاً.

- المنطقة الملاصقة / Contiguous zone

وتقع مياه هذه المنطقة إلى جوار المياه الإقليمية من جهة البحر، وتمارس فيها الدولة سلطات جمركية وإجراءات خاصة بالهجرة وقوانين مالية وصحية، ويجب أن لا يتعدى عرضها نحو 24 ميلاً بحرياً من خط القاعدة الذي يبدأ عنده قياس البحر الإقليمي، وذلك حسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 م (مدني، 1417هـ، ص 64).

- الرصيف القاري / Continental Shelf

وهي المنطقة التي تنحدر إلى البحر أو المحيط كلما ابتعدت عن الساحل حتى تصل فوقها المياه إلى عمق 200 م وللدولة المجاورة حق السيادة عليه للتنقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها (السماك، 1988 م، ص 448).

- المنطقة المحايدة / Neutral Zone

وهي منطقة تلي منطقة المياه الملاصقة كحد معين تراه بعض الدول ضرورياً لسلامتها، ويحظر على الدول فيها القيام بعمليات حربية، وهناك اختلاف بين الدول من حيث تحديد المسافة الخاصة بها، ويطلق عليها أحياناً نطاق الأمان (عقيل، 1962 م، ص 221) / Security Zone.

- اعالي البحار / High Seas

وهي عبارة عن مناطق لا تدعيها أي دولة ومتاحة للجميع بدون قيود، وتعتبر تراثاً مشاعاً للإنسانية كلها إلا أن بعض الدول القوية تحاول السيطرة على هذه المناطق من خلال الأساطيل البحرية والمنصات العائمة (الديب، 1990، ص 420).

- المنطقة الاقتصادية الخالصة / Exclusive Economic Zone

تقوم فكرتها على أنها منطقة بحرية تمتد مسافة (200) ميل بحري تقاس من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي، بغرض الكشف واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة والمركزة على القاع وما هو تحت القاع (السيف، 1990 م، ص

- خط القاعدة (خط الأساس) / Baseline

هو الخط الذي يبدأ منه قياس المياه الإقليمية، ولا تعد المياه الداخلية جزءاً من البحر الإقليمي (الديب، 1990، ص48).

7. الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية سواء البرية منها أو البحرية. وسنحاول في هذا الإطار استعراض بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب على النحو التالي :-

- دراسة (كيلى 1971م) التي اوضحت ملابسات قضية واحة البريمي بين المملكة العربية السعودية من ناحية وسلطنة مسقط وإمارة ابو ظبي من ناحية اخرى وقد بلغت ذروتها منذ اوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وقد عالج (كيلى) هذه القضية بشيء من التفصيل والإيضاح من خلال عرضه لمشكلة الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية عرضاً كاملاً عاد فيه إلى الجذور التاريخية ذات الصلة بها، ومفصلاً فيه الخلفية التاريخية خلال 150 عاماً مضت. ثم يوضح في الوقت نفسه واقعها الحالي (خلال فترة تأليف الكتاب). إلا ان ما يؤخذ على هذه الدراسة انحيازها لصالح موقف بريطانيا.

- لقد هدفت دراسة (العرفج، 1983م) إلى تحليل السياسة البحرية للمملكة العربية السعودية واكثر العوامل اهمية وإسهاماً في التطورات الحديثة التي طرأت عليها، بالإضافة إلى دراسة الكيفية التي استطاعت المملكة من خلالها ان تحقق مصالحها القومية البحرية بشكل غير متناقض مع المصالح الخاصة بالمجتمع الدولي وذلك خلال الفترة 1948 - 1978م. واهم ما خلصت إليه دراسة العرفج ان سياسة المملكة البحرية وضعت بدقة لكي تعزز المصالح الاقتصادية والأمنية و الوطنية للدولة مع اخذ مصالح المجتمعات الإقليمية والدولية بعين الاعتبار - كان الهدف الأساسي لدراسة (Abu-Dawood, 1984) هو فحص حركة الناس وانتقالهم عبر حدود المملكة العربية السعودية من اجل تحديد وظائف وجدوى هذه الحدود، ثم وصف تطورها التاريخي بما في ذلك توضيح الخلافات الخاصة بتعيين الحدود والخلافات الإقليمية مع الدول المجاورة. وخلصت الدراسة إلى ان العامل الرئيسي الذي يؤثر على موقف الناس من هذه الحدود يتمحور في الصعوبات التي يصطدمون بها (كالحصول على تاشيرة- وقت الترحال - مسافة الرحلة).

- تطرق (الحسيني، 1984م) في دراسته لمشكلات الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج العربي سواء البرية او البحرية مع كل من (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، إيران) مشيراً إلى عدد من الاتفاقيات التي توضح مناطق الحدود، وموضحاً ان المملكة استخدمت الطرق السلمية والهادئة في إنهاء المشكلات الحدودية حرصاً على العلاقات التي تربطها مع تلك البلدان.

- اشار (العقاد، 1985م) إلى كيفية استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي حول واحات البريمي التي اصبحت موضع نزاع بين المملكة العربية السعودية من جهة، وإمارة ابو ظبي وسلطنة عمان من جهة اخرى، ووضح الحقوق العادلة للسيادة السعودية على هذه المنطقة وفقاً لعدد من الوثائق تتراوح

ما بين المراسلات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، إضافة إلى سجلات الزكاة. وحاول الباحث هنا إثبات الحق السعودي في السيادة على هذه المناطق من خلال المستندات المذكورة والتي لم تلق ترحيباً من المملكة المتحدة آنذاك.

- استعرض (اباظه، 1987م) الأساس التاريخي للحدود السياسية للدولة السعودية منذ نشأتها في منتصف القرن الثاني عشر الهجري حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تناول التطور التاريخي لهذه الحدود بين الحربين العالميتين على جميع الاتجاهات، وركز على معالجة هذه القضية (الحدودية) من منطلقات الدولة وأهدافها وأساليب التعارض واتخاذ القرارات السياسية. كما أبرز مطالب القوى المحلية المحيطة بالدولة السعودية من جهة والقوى العالمية من جهة أخرى.

- تطرق (المنقوري، 1408هـ) إلى موضوع الحدود السياسية الشمالية للمملكة العربية السعودية مستعرضاً في ذلك بدايات تكوين الحدود السعودية بداية من فتح الرياض وزيادة مساحة الدولة من خلال التوسعات الأفقية للملك عبد العزيز و التطورات الحاصلة بحدود هذه الدولة الناشئة، ثم اشار إلى الاتفاقيات التي بموجبها تم تعيين وتحديد حدود المملكة العربية السعودية مع جاراتها كل من (الكويت، العراق، الأردن) كاتفاقية حدا والمحمره وعمان.

- ناقش (الديب، 1990م) مدى احقية المملكة العربية السعودية في استغلال مواردها الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، موضحاً القواعد العامة المطبقة على الموارد الحية ومدى تمتع المملكة بحقوقها في هذا المجال طبقاً لاتفاقية الأ مم المتحدة للبحار عام 1982م من خلال المادة رقم 1/56، ومدى إمكانية قيام المملكة بتطبيق الأحكام الخاصة باستغلال هذه الموارد. وخلصت هذه الدراسة إلى ان للمملكة العربية السعودية حقوقاً في المواد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، وان توقيع المملكة على هذه الاتفاقية جاء في مصلحتها لتجنب المنازعات مع الدول المجاورة او المقابلة لها، ولتتمكن من تنمية هذه الموارد والمحافظة عليها.

- تناول (ربيعي، 1990م) الحدود السياسية لكل من المملكة العربية السعودية والكويت خلال الفترة (1939/1919م) وناقش الخلفية التاريخية لحدود الدولة السعودية مشيراً إلى المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة لها. وخلص إلى ان المملكة قد جاهدت في الحفاظ على أمن حدودها وسلامتها خلال هذه الحقبة التاريخية من خلال المفاوضات السلمية، او القوة إذا لزم الأمر، مما كان له تأثير على علاقات المملكة مع جيرانها.

- ناقشت (السيف، 1410هـ) مسألة المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية موضحة السياسة البحرية للمملكة العربية السعودية، والأهمية الاستراتيجية لمياهها الإقليمية، والاتفاقات الحدودية البحرية مع الدول المجاورة لها، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو ان الطبيعة الجغرافية للمياه الإقليمية للمملكة اثرت تأثيراً مباشراً على سياستها البحرية، وان ظهور النفط كان له الدور الأكبر في عملية الإسراع بتحديد الحدود البحرية، واوصت بضرورة رسم خرائط تفصيلية يقاس منها عرض البحر الإقليمي، وكذلك سرعة إنهاء ما تبقى من حدود بحرية لم يتفق بعد عليها.

- تناول (الساعاتي، 1412هـ) الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية موضحاً مشكلات حدودها مع دول الخليج العربي وخاصة فيما يتعلق بمشكلة (البريمي) ومشكلة الحدود مع دولة قطر كما اشار إلى مسألة الحدود مع كل من إيران فيما يتعلق بالحدود البحرية، والعراق والأردن واليمن وخلص من دراسته إلى

براعة الدبلوماسية السعودية في تأمين حدودها وتثبيت املاكها عبر مجموعة من الوثائق والاعترافات الرسمية الدولية المتبادلة، وان التعامل الحضاري السعودي في المفاوضات ومن خلال مبدأ (التنازل المتبادل) (والرضا التام) قد أتى ثماره في تصفية كثير من مشكلاتها الحدودية.

- هدفت دراسة (Al Muwaled, 1993) إلى تحليل اتفاقيات الرصيف القاري وخصوصاً التأثيرات الجغرافية، والبحث عما إذا كانت طريقة تحديد الحدود يمكن تطبيقها في مكان آخر، ثم دراسة مناطق الحدود غير المتفق عليها وإمكانية إيجاد حلول مناسبة لها، وأهم ما خلصت إليه الدراسة : ان هناك أربع مراحل يمكن من خلالها لأي دولة تحديد حدودها البحرية مع الدول المتجاورة وقد نجحت المملكة العربية السعودية في تحقيق ذلك مع جيرانها (تحديد الحدود الأرضية- توضيح خط القياس - مسألة الجزر- طرق تعيين الحدود).

- ناقش (الغامدي، 1420هـ-) قضية الحدود السعودية اليمينية بهدف التمهيد لقرار تسوية سلمية ثنائية بين البلدين، من خلال دراسة العديد من العوامل التي تؤثر على موقع (الحدود المنطقية) المقترحة وأهم ما خلصت إليه دراسته ان هناك عدداً من العوامل التي لها تأثير كبير على الحدود، والتي يجب أخذها بالحسبان في تسوية القضية الحدودية بين البلدين، كالعوامل الجغرافية، والتاريخية، وتوزيع السكان، ومدى تفاعلهم على منطقة الحدود.

- سعى (ابو داود ، 1422هـ-) إلى تحقيق عدد من الأهداف في دراسته، كمعرفة المراحل والتطورات القانونية والجغرافية التي مرت بها الحدود البحرية السعودية، ثم معرفة الأساليب التي حلت بها بعض مشكلاتها الحدودية البحرية، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة : ان معظم حدود المملكة البحرية تتمتع بأوضاع جغرافية وسياسية مميزة، وان العوامل الاقتصادية والأمنية هي الدافع الأكبر لدى حكومة المملكة العربية السعودية للإسراع بتحديد مناطقها البحرية.

- هدفت دراسة (ابو داود ، 1423هـ-) إلى تسليط الضوء على قضية الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في المناطق البحرية المحاذية للمنطقة المقسومة في اتجاه البحر العالي / High Seas بما في ذلك الجزر الموجودة بتلك المنطقة.

وهناك عدد من الدراسات ذات صلة بموضوع البحث نذكر منها:

- دراسة (قاسم، 1970م) وتتبع فيها مراحل التوسع السعودي في سواحل الإحساء وما ترتب عليه من تهديد لإمارة الكويت.

- دراسة (غنيم، 1975م) عن مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي.

- دراسة (كوري، 1975م) عن جيوبوليتيكا منطقة الخليج العربي ووضعها في ميزان القوى الدولي.

- دراسة (AlBaharna , 1975) عن مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي.

- دراسة (الفيل، 1976م) وناقشت مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الخليج العربي ومشكلاتها مع الدول المجاورة وخاصة فيما يتعلق بمشكلة واحة البريمي.

دراسة (الأشعل، 1978م) وأوضحت مشاكل الحدود بصفة عامة بين دول الخليج العربية ودرجة خطورتها وطبيعة مشاكل منطقة الخليج العربي وتميزها عن المشاكل في بقية أنحاء العالم.

- دراسة (الهيتمي، 1981م) عن الجغرافيا السياسية للخليج العربي التي

تناولت المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتطورات السياسية للمنطقة.

- دراسة (ناصر، 1982م) وتناولت حقيقة صراع القوى الاستعمارية على الخليج العربي والتطورات السياسية بالمنطقة.

- دراسة (درويش، 1985م) وتناول فيها أمن الخليج العربي ودور القوى العظمى واستراتيجيات دولها نحوه.

- دراسة (فاضل، 1987م) وقد قدمت نبذة موجزة عن الواقع المعاصر لمنطقة الخليج العربي، والأهمية العالمية الحالية لهذه المنطقة وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة (مدني، 1987م) وواضحت الوضع القانوني لكل من الخليج العربي ومضيق هرمز في ضوء قواعد القانون الدولي الجديد للبحار.

- دراسة (أبو الوفا، 1988م) وتطرت إلى القواعد التي تحكم تلغيم الأمتدادات البحرية والوضع القانوني لتلغيم مياه الخليج العربي واثروضع هذه الألام على المملكة العربية السعودية.

- دراسة (الديب، 1988م) وأشار فيها إلى الوضع القانوني للفضاء الجوي فوق القطاعات البحرية السعودية (كالبحر الإقليمي - المنطقة الملاصقة - المنطقة الاقتصادية).

- دراسة (سلون، بي جي، 1992م) عن نشأة الكويت وحدودها مع جيرانها كالسعودية والعراق.

- دراسة (مرهون، 1992م) عن نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية.

- دراسة (Richard Schofield, 1992) عن نزاعات الحدود العربية، ويقع في 24 مجلدًا.

- دراسة (أبو العلا، 1993م) وركزت على موضوع الحدود السياسية للكويت مع المملكة العربية السعودية.

- دراسة (مشكور، 1993م) عن نزاعات الحدود في الخليج العربي.

- دراسة (Richard Schofield, 1995) عن مشكلات الجزر والحدود البحرية في الخليج العربي.

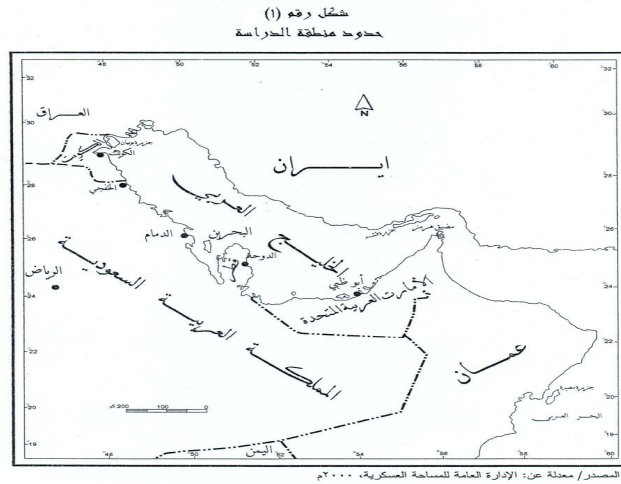
- دراسة (أبو داود، 1998م) التي ركزت على تحليل الخصائص المورفولوجية للمملكة العربية السعودية.

- دراسة (عفيفي، 2000م) عن مشكلات الحدود في شبه الجزيرة العربية. وإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من الكتب والأبحاث والدراسات ذات صلة بـ الجغرافيا السياسية والتاريخ والسياسة والقانون لها علاقة بموضوع البحث مثل (Prescott, 1967 & 1978) وعفيل، 1967م) و (Muir, 1975) و (الراوي، 1975م) و (عبد الله، 1977م) و (رياض، 1979م) و (إبراهيم، 1981م) و (الفرا، 1982م) و (القصاب، 1986م) و (عمران، 1407هـ) و (المنقوري، 1987م) و (الغامدي، 1987م) و (Miller, 1989) و (الديب، 1989، 1990) و (عابدين، 1410هـ) و (الديب، 1992، 90م) و (Braudus, 1990) و (Wilkinson, 1991) و (أبو داود، 1993م، 1422هـ، و 1423هـ) و (نويهض، 1994م) و (هارون، 1998م)، و (الهييتي، 1420هـ)، و (السرياني، 1422هـ).

8. الأطر المكانية والزمانية للدراسة

يقتصر الإطار المكاني لهذه الدراسة على الأجزاء الشرقية للمملكة العربية السعودية، والتي تضم المناطق الحدودية مع دول الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران وتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض 17° - 28° شمالاً وخطي طول 46° - 56° شرقاً تقريباً (شكل رقم 1).

كما تنحصر الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال الفترة التي اعقبت إنشاء الدولة السعودية الأولى عام 1157هـ. الموافق للعام 1744م حتى وقتنا الحاضر، إلا إنه سيتم التركيز بشكل كبير على الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (1423-1332هـ) الموافق (1913 - 2002م) وهي الفترة الزمنية التي بدا فيها ظهور الحدود السياسية المعاصرة بمفهومها الحديث في منطقة الخليج العربي، وتطور أحداثها وفصولها المتتالية لما يقارب 90 عاماً.



١٨

9. جمع البيانات والمعلومات

- نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ولعدم حاجته لبيانات ميدانية، يمكن حصر مصادر معلومات موضوع الدراسة في المصادر الرئيسية التالية:
- البيانات والإحصائيات التي تم إستيفائها من النشرات والتقارير والوثائق والمذكرات والبيانات الرسمية التي أصدرتها الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل كل من وزارة الخارجية، والتخطيط، والزراعة والمياه، والبتترول و الثروة المعدنية، والمواصلات.
 - الخرائط والصور الجوية التي أصدرتها المساحة العسكرية بوزارة الدفاع و الطيران بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك بعض الخرائط ذات العلاقة المستقاه من عدد من الأطالس الجغرافية و التاريخية الخاصة بالمملكة العربية السعودية.
 - الكتب والدوريات والرسائل العلمية والبحوث والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة جزئياً أو كلياً حيث تم عمل مسح لما هو موجود بـ المكتبات ودور النشر العامة والخاصة.
 - المصادر الخليجية والبريطانية ذات الصلة.

ثانياً: الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى

1. أوضاع المناطق الشرقية لشبه الجزيرة العربية قبل قيام الدولة السعودية الأولى

تشمل هذه المناطق اقاليم الإحساء والبحرين وقطر وعمان ويقع إقليم الإحساء في شرق شبه الجزيرة العربية ويحده الخليج العربي من الشرق، وهضبة نجد والصحراء من الغرب، ويشتمل على منطقتي الإحساء والقطيف، ويتكون من عدد من الواحات وتكثر به الآبار والمراعي الوفيرة ومزارع النخيل (وهبة، 2000م، ص68).

وقد تعاقب على حكم هذه المناطق عدد من الأسر، ومن أشهرها القرامطة، والعيونيين، وبنو عصفور، والجبرية (نخلة، 1980م، ص26). وظلت هذه الأسر تحكم إقليم الإحساء، وتعاقبت عليها فترات من الضعف والقوة حتى دخلت تحت الحكم العثماني عام 963هـ (ال عبد القادر، 1969م، ص121)، وبعد أن دب الضعف إليها، تمكنت ثورة بني خالد، التي كانت قوتها اخذة في الازدياد انذاك من انتزاع الحكم وطرد العثمانيين منها عام 1076هـ. (الوهبي، 1989م، ص163)، وبقيت كذلك حتى دخلت تحت الحكم السعودي.

ويقصد بقطر ما يعرف اليوم بشبه جزيرة قطر، وأهم بلدانها انذاك الزبارة، وكان يسكنها ثلاث قبائل هم آل أبي حسن ويقطنون اليوسفية، وآل مسلم ويقطنون فريحة، والقويرط والمعاضيد ويقطنون الرويفية والطبيخ. وقد وصل إليها محمد بن خليفة قادماً من الكويت عام 1766م، واستطاع ان يجمع اهلها من حوله، واختاروه شيخاً لهم وتعاقب ابناؤه واحفاده من بعده في الحكم (طهبوب، 1983م، ص44-43).

وتمثل البحرين مجموعة من الجزر، اشتهرت بصيد اللؤلؤ، وكان احمد بن محمد بن خليفة قد انتزعاها من الفرس ثم استقر بعد ذلك في المنامة، واستمر آل خليفة في حكمها حتى عهد الدولة السعودية في دورها الأول والثاني (عبد الرحيم، 1997م، ص109).

ويحتل إقليم عمان جزءاً كبيراً من الجهات الجنوبية، والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وينقسم إلى ثلاثة اقسام هي الظاهرة، والحجر، والصير، ويسكنها عدد من القبائل كبنو ياس، وبنو نعيم، وبنو كعب، والمناصير، والعجمان. وقد تعرضت اقاليم عمان وخاصة الساحلية منها للسيطرة البريطانية وذلك بغرض تأمين خطوط الملاحة التجارية بين ارجاء إمبراطوريتها المترامية الأطراف.

2. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام محمد بن سعود (1157 - 1179 هـ / 1744 - 1765 م)

يعتبر الإمام محمد بن سعود بن مقرن مؤسس الدولة السعودية الأولى، والتي برزت إلى الوجود كنتيجة طبيعية للاتفاق الذي تم بينه وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدرعية عام 1157هـ (ابن بشر، 1999م، ص35). ويعتبر هذا التاريخ البداية أو النواة الأولى والحقيقية لقيام دولة آل سعود.

وبدأت الدولة السعودية الأولى كحال اي دولة ناشئة تحاول ان تثبت نفوذها وسلطانها وتقوي من مركزها، وخاضت في سبيل تحقيق ذلك عدداً كبيراً من المعارك ضد خصومها، وخاصة دهام بن دواس أمير الرياض في ذلك الوقت والذي استمر الصراع معه اكثر من سبعة وعشرين عاماً - طيلة حكم الإمام محمد بن سعود - حيث لم يكد يمر عام واحد إلا وكانت هناك معركة واحدة أو أكثر بينهما. واستمرت معظم فترة حكم الإمام محمد في توحيد نجد حيث استغرق

توحيدها اكثر من اربعين عاماً، وادى خضوع معظم مناطق وجهات نجد تحت قيادته إلى إشعال نار الغيرة لدى خصوم الدولة السعودية انذاك ، وهم بنو خالد في الإحساء وأشرف الحجاز، نظراً لمصالحهم في تلك المناطق، فما كان من هؤلاء إلا ان حاولوا وقف نمو وكبح جماح هذه الدولة الناشئة، وذلك من خلال عدد من المعارك التي خاضوها ضدها، وخاصة بنو خالد حكام الإحساء، ويمكن ان نحدد اهم تلك المعارك والمحاولات التي خاضتها الدولة السعودية الأولى لضم إقليم الإحساء كما يلي:

-حاول عريعر بن دجين عام 1172م (ابن بشر،1999م، ص82) غزو الدرعية ولكنه فشل في تحقيق هدفه ومسعاه وعاد بجيشه خائباً للإحساء. ويعتبر هذا التاريخ البداية الأولى والحقيقية لمحاولات مد نفوذ الدولة السعودية إلى مناطق شرق شبه الجزيرة العربية.

- محاولة زعيم بني خالد مرة اخرى غزو الدرعية عام 1178هـ- (ابن بشر،1999م، ص93)، مستغلاً الهزيمة التي لحقت بالقوات السعودية في الحائر ضد حاكم نجران، ولكنه فشل أيضاً في تحقيق هدفه. وبقي الوضع السياسي للدولة السعودية الأولى في عهد مؤسسها بهذا الشكل، دائماً ما تحاول وتسعى لتوطيد حكمها ضد الحملات التي تستهدفها، لذلك يمكن ان نطلق عليها انها مرحلة البناء الأولى للامتداد المكاني للدولة السعودية الأولى.

- الوضع الجغرافي

كما يتضح من (الشكل رقم 2) فإن حدود الدولة السعودية الأولى لم تتجاوز في عهد الإمام محمد بن سعود إقليم نجد، حيث شملت مناطق شقراء، وجلاجل، وثرمداء، والقويعية، في الجهات الغربية ومناطق الروضة وحريملاء والمجمعة في الجهات الشمالية، وشملت في الجهات الجنوبية المزاحمية ومنفوحة، اما الجهات الشرقية فلم تتعد حاير سبيع. بينما بقيت حدود شرق شبه الجزيرة العربية (الكويت، البحرين، قطر، عمان، إمارات الصلح البحري) بعيدة تماماً عن أي نفوذ أو سيطرة للدولة السعودية الأولى في هذه الحقبة الزمنية. ومن خلال الشكل السابق، يتضح ان الحدود الشرقية للدولة السعودية في عهد مؤسسها محمد بن سعود لم تتعد خط الطول 15 / 47 شرقاً.

وتتمتد الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في نطاق من التكوينات الرملية ، كما تنتشر بها بعض الأودية الصغيرة المتفرعة من وادي حنيقة، واهمها وادي الحنية، ووادي نساح (دائرة الملك عبد العزيز، 1419هـ، ص47).

3. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد (1179 - 1218هـ - 1765 / 1803 م)

- الخلفية التاريخية والسياسية

تغير وضع الدولة السعودية الأولى مع نهاية حكم الإمام محمد بن سعود، وبداية حكم ابنه عبد العزيز وأصبح ميزان القوى يميل لصالح الدولة السعودية التي أصبحت في موقف المهاجم، وبدأت تتوسع حدودها شيئاً فشيئاً، يساعدها في ذلك زيادة هيبتها الناشئة بين القوى المحيطة وانضمام كثير من القبائل في منطقة نجد إليها.

واستمر الصراع المسلح بين الدولة السعودية الأولى وخصومها من بني خالد

سجلاً بين الطرفين، وكما ذكرنا سابقاً ان الدولة السعودية اصبحت في موقف يمكنها من شن الحملات الحربية ضد خصومها، خاصة في المناطق الشرقية لها، حيث كانت تطمع بالسيطرة ومد النفوذ إليها، مدركة ان الطريق إلى ذلك يبدأ باحتلال الإحساء حيث يكون الطريق مفتوحاً لمواصلة الغارات على الجهات الشرقية الأخرى. وإدراكها في الوقت نفسه ان الطريق إلى احتلال الإحساء من الصعوبة بمكان نظراً لقوة المنافس هنا والذي كان على خلاف مذهبي مع السعوديين، وربما كان للعامل الاقتصادي دور مهم هنا في تحريك الأنظار لتلك الجهات حيث المنافذ البحرية وواحات الإحساء الزراعية الغنية، ويمكن ان نحدد اهم المعارك التي خاضها الإمام عبد العزيز بن محمد في سبيل بسط نفوذه وسيطرته على الجهات الشرقية لشبه الجزيرة العربية بما يلي:

- محاولات ضم إقليم الإحساء

- قيام سعود بن عبد العزيز بقيادة حملة إلى الإحساء عام 1198هـ. (ابن غنام، 1994م، ص158)، ووصلت إلى قرية العيون.
- وصلت قوات الدولة السعودية بقيادة سليمان بن عفيصان إلى الإحساء عام 1202هـ (ابن غنام، 1994م، ص170)، عندما كان قادماً من قطر، حيث غزا بلدة الجشة وغنم منها ثم توجه بعد ذلك نحو ميناء العقير
- في عام 1203هـ. قام سعود بن عبد العزيز بغزو الإحساء ووصل إلى المبرز، ثم الجشة، ثم سار إلى قرية الفضول، وهزم أهلها وغنم منهم (ابن غنام، 1994م، ص172).
- في عام 1204هـ. وصل سعود إلى ديار بني خالد، يرافقه زيد بن عريعر زعيم بني خالد السابق، وهزمت فيها قوات بني خالد هزيمة كبيرة ودخلت نتيجة لذلك اجزاء كبيرة من الإحساء تحت سيطرة الدولة السعودية الأولى وسميت هذه المعركة بـ(غريميل) (ابن غنام، 1994م، ص171).
- قيام سعود بن عبد العزيز عام 1206هـ بحملة إلى الإحساء لتناديب بعض القبائل التي خرجت عن طاعة الدولة السعودية، حيث هاجم فيها القطيف، وسيهات، وعنك والقديح، وانزل بها خسائر كبيرة (ابن بشر، 1999م، ص160).
- تعتبر وقفة الشبيط شرق اللصافه عام 1207هـ، بقيادة سعود بن عبد العزيز من المعارك المهمة في تاريخ محاولات السعوديين السيطرة على الإحساء، فبعدما قتل عبد المحسن بن سرداح على يد زيد بن عريعر الذي ولي على الإحساء من قبل ال سعود عام 1204هـ، ثار عليه قومه وهرب من الإحساء، وتقابل سعود مع براك بن عبد المحسن زعيم بني خالد آنذاك، فانتصر سعود وقومه وهرب براك إلى قبائل المنتفق (ابن بشر، 1999م، ص179-180).
- جهز سعود بن عبد العزيز عام 1208هـ جيشاً كبيراً تحت قيادته، وتوجه مرة أخرى للإحساء، وذلك بعد ان تارت قبائل بني خالد ضده مرة أخرى، وتقابل مع قوات بني خالد التي كانت تحت قيادة زيد بن عريعر، إلا أنهم رضخوا للصلح.
- الحملة التي قادها سليمان بن عفيصان في عام 1208هـ، الذي تمكن من الاستيلاء على الإحساء، بعد ان هزم قوات بني خالد وطردهم نهائياً عن المنطقة (ابن بشر، 1999م، ص188).
- وهكذا دخلت الإحساء تحت حكم الدولة السعودية الأولى بعد سلسلة

طويلة من المعارك استمرت زمناً طويلاً ، ويعتبر هذا التاريخ آخر عهد بني خالد بحكم الإحساء، كما يعتبر البداية الحقيقية لوجود وسيطرة النفوذ السعودي في تلك الجهات من شرق شبه الجزيرة العربية، حيث أصبح لها حدود مباشرة مع إمارات ومياه الخليج العربي .

- محاولات ضم إقليم قطر والبحرين

وجهت الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد اهتمامها إلى نواحي وجهات قطر والبحرين، والمناطق المحيطة بها ، حيث بدأت حملاتها العسكرية عليها عام 1202هـ. (ابن بشر، 1999م، ص147)، اي قبل ضم إقليم الإحساء. واهم هذه الحملات هي:

- حملة بقيادة سليمان بن عفيصان عام 1202هـ، وتمكن فيها من إخضاع عدد من قراها (ابن غنام، 1994م، ص169).
- حملة بقيادة سليمان بن عفيصان عام 1206هـ، وتمكن من محاصرة بعض قراها (ابن بشر، 1999م، ص161).
- حملة بقيادة إبراهيم بن عفيصان عام 1208هـ، وتمكن خلالها من السيطرة على بلدة الحويلة (ابن بشر، 1999م، ص183)، في الطرف الشمالي الشرقي لشبه جزيرة قطر، ثم تلا ذلك تشديده على بلدة الزبارة مقر ال خليفة، مما اضطرهم للنزوح إلى قرية جوا بالبحرين حيث الجزء الثاني من إمارتهم (لمع الشهاب، د.ت، ص77-78). وبنزوح ال خليفة إلى البحرين، استولت الدولة السعودية الأولى على قطر، وأصبحت داخلة ضمن نفوذها وسيطرتها، وادى ذلك التطور إلى اتساع وامتداد الحدود الشرقية للدولة السعودية ، لكن ال خليفة اضطروا للعودة مرة اخرى للزيارة بأمان من ال سعود، بعد ان تمكن حاكم مسقط من السيطرة على البحرين عام 1216هـ. (ابن بشر، 1999م، ص218).

- جهود الدولة لضم إقليم عمان

بدأ امتداد الدولة السعودية إلى جهات ونواحي إقليم عمان منذ عهد حاكم مسقط سلطان بن احمد البوسعيدي، حيث بدأت في عهده الصراعات بين حكام الدولة السعودية الأولى وأئمة عمان، وكان الموقف السعودي من تلك الجهات يتمحور حول تحقيق هدفين رئيسيين اولهما: نشر المذهب السني في تلك المناطق التي كان المذهب الأباضي هو المنتشر بين اهلهما ، وثانيهما : ضم اراض جديدة توسع من امتداد الدولة ونفوذها هناك. ويمكن ان نحدد اهم المعارك التي وقعت بين الجانبين في هذه الحقبة كما يلي :

- حملة مطلق المطيري لغزو عمان الصير*عام 1213هـ، وعلى الرغم من كونه لم يحرز أي انتصار، إلا انه كسب الكثير من الغنائم (دائرة الملك عبد العزيز، 1419هـ، ص63).
- حملة سليمان ابن عفيصان عام 1213هـ ، وتمكن في هذه الحملة من تحقيق هدفين رئيسيين، اولهما دخول منطقة البريمي واتخاذها قاعدة لتنظيم صفوف الجيش السعودي هناك، وثانيهما إجبار أهل عمان على طلب الأمان ودفع الزكاة (دائرة الملك عبد العزيز، 1419هـ، ص47).
- حملة بلال بن سالم الحرق ، عام 1214هـ ، وتمكن فيها من الاستيلاء على عددٍ من المناطق والقرى المحيطة بواحة البريمي ، كما تمكن من إخضاع مناطق داخلية واسعة من إقليم عمان (كيلي، 1971م، ص85)، مما نتج عنه توسع وامتداد مناطق ونفوذ الدولة السعودية هناك، ونتيجة الضغط

المتواصل من قادة الدولة السعودية الأولى، اضطرت القبائل العمانية لدفع الزكاة السنوية للدرعية، وتواصلت العمليات الحربية في تلك الجهات حتى عام 1218هـ، وكادت أن تخضع سهل الباطنة لولا نبا مقتل الإمام عبد العزيز الذي أدى إلى توقف الحملات السعودية وانحسارها مرحلياً في هذه المناطق.

- الوضع الجغرافي

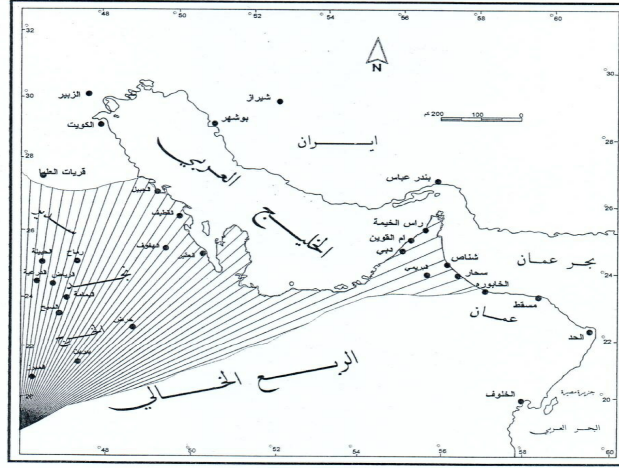
يمكن القول أن امتداد نفوذ الدولة السعودية الأولى وسيطرتها في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد امتد إلى جهات عديدة في شبه الجزيرة العربية، وشملت حدودها الشرقية تقريباً جميع المناطق الواقعة من رأس الزور على الخليج العربي شمالاً حتى بلدة الخابورة على خليج عمان جنوباً (الشكل رقم 3).

وتمتد تلك الحدود على ساحل الخليج العربي وخليج عمان ما يقارب 1250 كم، كما أنها أصبحت تطل على مضيق هرمز، أحد أهم المضائق الإستراتيجية في العالم العربي، ويمكن القول أن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في هذه المرحلة كانت تمتد تقريباً بين دائرتي عرض 24° - 30° / 27° شمالاً، وخطي طول 49° - 58° شرقاً.

وشمل هذا الإمتداد الكبير للحدود الشرقية، عدداً من الرؤوس البحرية، كراس الغار، وراس أبو علي، وراس تنورة، وراس صياح في الشمال، وراس أبو قميص، وراس الشيخ في الجنوب. كما شملت تلك الحدود عدداً من الخلجان و الدوحات والأخوار، ومنها دوحة سلوى، ودوحة دويهن، ودوحة السميرة، ودوحة غميس، وخور العديد، وشملت أيضاً عدداً من الجزر القريبة من الساحل، كجزيرة أبو علي، وجزيرة تاروت، وجزيرة الزخونية في الشمال، وجزر هدبة، والحويصات، وصبرى بني ياس في الجنوب. وضمت عدداً من البلدان والقرى المهمة، كالقطيف و الهفوف والمبرز والعقير في الشمال، وأم القوين وراس الخيمة وأبو ظبي وشناص وصحار والخابورة في الجنوب (وزارة الدفاع والطيران، 1407هـ).

شطل (3)

الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد



المصدر / معلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ٥٤

١٢١

4. الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى بعد عهد الإمام عبد العزيز بن

محمد

(1234 - 1218 هـ / 1803 - 1818 م)

- الخلفية التاريخية والسياسية

ساد الاستقرار النسبي إقليمي الإحساء وقطر، خاصة بعد نهاية حكم بني خالد، ولم تقم هناك حركات تشكل خطورة بالغة على موقف السيادة السعودية على هذه المناطق، سواء كان ذلك في عهد الامام عبد العزيز، او من جاء من بعده. بعد مقتل الإمام عبد العزيز بن محمد عام 1218 هـ، وتولى ابنه سعود مقاليد أمور في الدولة السعودية الأولى، بدأ يفكر جدياً في زيادة السيطرة على مناطق عمان، وكان من حسن حظ الإمام سعود ان امام عمان بدر سيف البوسعيدي، الذي اعتنق المذهب السني، كان موالياً لآل سعود، وتزامن وجوده مع بداية تعزيزات الإمام سعود للسيطرة على واحات اليريمي، حيث بادر بطلب معاهدة يتم بموجبها دفع الزكاة السنوية للدولة السعودية (لمع الشهاب، د.ت، ص 85). إلا ان هذا الوضع لم يجد قبولا لدى افراد أسرته، حيث كرهوا خضوعه لآل سعود، ونتاج عن ذلك حدوث صراع داخلي بين افراد أسرة البوسعيد، اسفر عن مقتل إمام عمان بدر بن سيف البوسعيدي عام 1221 هـ. (لمع الشهاب، د.ت)، على يد سعيد بن سلطان والذي كان يناور مع الإمام سعود بن عبد العزيز، حتى يستفيد من الوقت ليتمكن من وقف التوسع السعودي في عمان.

ويمكن ان نحدد اهم المعارك التي خاضها الامام سعود بن عبد العزيز في محاولة لبسط نفوذه وسيطرته على جهات عمان والبحرين كما يلي:

- محاولات ضم إقليم عمان

حملة بقيادة مطلق المطيري عام 1223هـ، والذي عينه الإمام سعود قائداً للقوات السعودية في البريمي عام 1222هـ، وتقابل مع سعيد بن سلطان ام عمان انذاك في موقعة خور فكان، حيث هزم فيها وقتل كثير من اتباعه (كيلى، 1971م، ص86)، بعدها سيطرت القوات السعودية على تلك الجهات بشكل اكبر مما كان عليه الوضع خلال حكم الإمام عبد العزيز، واضطر حاكم مسقط لدفع الزكاة السنوية والتي قدرت بمائة الف ريال (لمع الشهاب، د.ت، ص89).

- حاول حاكم مسقط بذل جهود كبيرة إزاء مواجهة هذا النفوذ السعودي المتسارع في المناطق الخاضعة لسيطرته، فاستعان بالإنجليز لتقديم مساعدات يستطيع من خلالها الدفاع عن اراضيه، فاعانوه وقاموا بتهديد صاحب راس الخيمة سلطان بن صقر الموالي لآل سعود، وتوجه مطلق المطيري بمن جمع معه من قبائل نجد وعمان المواليين له وتقابل مع قوات حاكم مسقط سعيد بن سلطان عام 1224هـ. (ابن بشر، 1999م، ص254-255)، وهزمهم واستمر في محاربتهم وتثبيت نفوذ الدولة السعودية في تلك الجهات.

- في عام 1225هـ، خرج ابناء الإمام سعود إلى جهات عمان واجتمعوا مع مطلق المطيري وتمكنوا من السيطرة على عدد من بلدان الساحل والداخل في سهل الباطنة من عمان (ابن بشر، 1999م، ص263).

- في عام 1226هـ، تقابل عبد العزيز بن غردقة أمير الجيش السعودي في البريمي ومعه عدد من اتباعه مع بني ياس من عمان، وقتل ومعه عدد كبير من اتباعه.

- حملة بقيادة مطلق المطيري إلى عمان عام 1226هـ، انتصر فيها على حاكم مسقط.

- حملة عمان عام 1228هـ، بقيادة مطلق المطيري، والذي قتل ومعه عدد كبير من اتباعه في جعلان جنوب شرق مسقط (ابن بشر، 1999م، ص276).

وفي تلك الأثناء انشغلت الدولة السعودية بشكل اكبر بحملات محمد علي باشا والى مصر على الجزيرة العربية، وادى ذلك إلى ان تتمركز القوة السعودية في البريمي، وتخلت عن الكثير من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، ومع نهاية الدولة السعودية انتهى نفوذ آل سعود في تلك المناطق وخاصة في منطقة البريمي.

لقد أدى امتداد وسيطرة ونفوذ الدولة السعودية الأولى في الفترة الزمنية التي اعقبت حكم الإمام عبد العزيز على مناطق واسعة من عمان، إلى اتساع رقعتها الجغرافية، مما كان له الأثر المباشر في نشر مبادئ الدعوة السلفية في هذه المناطق، كما مكنتها من إقامة علاقات خارجية مع بريطانيا التي كانت تسيطر على بعض تلك المناطق وخاصة الساحلية منها.

- محاولات ضم إقليم البحرين

فيما يخص نفوذ الدولة السعودية الأولى وسيطرتها على البحرين في الفترة التي اعقبت حكم الإمام عبد العزيز بن محمد، فإن آل خليفة كانوا قد استنجدوا بال سعود لنصرتهم ضد حاكم مسقط، الذي استولى على البحرين عام 1216هـ،

فأعانوهم في ذلك، إلا أنه بعد فترة من الزمن ثبت لدى الإمام سعود بن عبد العزيز أن حكام البحرين قاموا ببعض التصرفات المناوئة للدولة السعودية مما أثر سلباً في العلاقة بين الجانبين، ويمكن أن نحدد أهم الصدمات التي وقعت بين الجانبين كما يلي:

- أرسل الإمام سعود بن عبد العزيز، محمد بن معقل ومعه فهد بن عفيصان عام 1224هـ، وقاموا بمهاجمة الزبارة واستولوا عليها، ثم استقدموا بعضاً من آل خليفة إلى الدرعية لمقابلة الإمام سعود بن عبد العزيز (ابن بشر، 1999م، ص225).

- لم يقبل آل خليفة ما طلب منهم بعد ذهابهم للدرعية، وحاولوا استعادة البحرين واستنجدوا بحاكم مسقط، والفرس، الذين تمكنوا من استعادة البحرين في نفس العام، وأسروا أميرها فهد بن عفيصان ومعه عدد من رجاله (ابن بشر، 1999م، ص257).

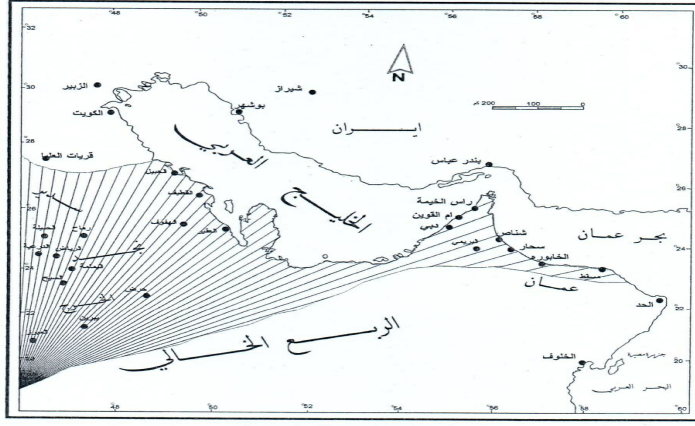
- وقعت بعد ذلك بعض المناوشات بين الجانبين، وتعتبر موقعة (خكيكرة) التي كانت بقيادة إبراهيم بن عفيصان عام 1225هـ، هي الأهم في تاريخ العلاقة بينهما، حيث انهزم فيها إبراهيم وجنوده (طهبوب، 1983م، ص83)، و التي على أثرها خرجت البحرين من تحت نفوذ الدولة السعودية الأولى، وعجزت بعد ذلك عن استعادتها، لأن تلك الفترة تزامنت مع بداية التدخل المصري في الجزيرة العربية بقيادة محمد علي باشا، وانشغال حكام الدولة السعودية الأولى بذلك التدخل. وهكذا يمكن الإشارة إلى أن السيطرة السعودية على البحرين كانت عابرة وقصيرة ومحدودة التأثير.

- الوضع الجغرافي

من خلال (الشكل رقم 4)، نلاحظ أن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى ولي خلال فترة حكم كل من سعود بن عبد العزيز بن سعود الكبير، وابنه عبدالله، شملت مناطق واسعة في شرق شبه الجزيرة العربية، زادت في اتساعها عما كانت عليه خلال حكم عبد العزيز بن محمد، وقد امتدت مناطق نفوذ السعوديين شمالاً حتى المناطق القريبة من الكويت، كما امتدت جنوباً لتشمل المناطق القريبة من مسقط.

ويمكن القول بأن الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى خلال هذه الفترة تمتد ما بين دائرتي عرض 23° / 30-29 شمالاً تقريباً، وخطي طول 48° - 61 شرقاً تقريباً، بمعنى أنها شملت الغالبية العظمى من المناطق المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، كما أنها قد شملت أيضاً إقليمي قطر والبحرين لبعض الوقت، حيث لم تخضعاً للدولة السعودية قبل ذلك التاريخ، إلا أن البحرين خرجت من تحت نفوذها نهائياً في نهاية حكم عبدالله بن سعود كما شملت الحدود الشرقية أيضاً مناطق صحراوية واسعة تتمثل في أجزاء كبيرة من صحراء الربع الخالي والمناطق المحيطة بواحة البريمي (وزارة الدفاع والطيران، 1407هـ).

خريطة (4)
الحدود الشرقية للدولة السعودية الأولى بعد فترة حكم الإمام سعود بن عبد العزيز (سعود الكبير)



المصدر / مغلطة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ٧٥

١٢٦

ثالثاً: الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية

1. الأوضاع السياسية للحدود الشرقية بعد نهاية الدولة السعودية الأولى عام 1233هـ.

بعد استسلام الإمام عبدالله بن سعود وسقوط الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى عام 1233هـ. على يد قوات محمد علي باشا حاكم مصر، والتي كانت بقيادة ابنه إبراهيم، توجه ماجد بن عريعر واخوه محمد من بني خالد، إلى الإحساء عقب احتلال المصريين للدرعية، وتمكنا من الاستيلاء عليها وعلى القطيف (ابن بشر، 1999م، ص 340)، وبذلك خرجت منطقة الإحساء من حكم وسيطرة الدولة السعودية. واصبحت تحت نفوذ بني خالد، بقيادة ال عريعر وبمساعدة من حكومة مصر حينئذ وفي المقابل كانت بريطانيا تنظر إلى الوجود المصري في الخليج العربي على انه تهديد لسيادتها على المناطق الساحلية منه، وان سقوط إقليم الإحساء ما هو إلا بداية لضم باقي المناطق الأخرى هناك.

كما انتهت سيطرة ونفوذ الدولة السعودية الأولى على مناطق وجهات عمان مع سقوطها أيضاً واضطر امير منطقة البريمي من قبل ال سعود إلى الاستسلام لحاكم مسقط آنذاك، وقد بايعته جميع القبائل الموجودة في تلك المناطق (كيل، 1971م، ص 89).

2. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام تركي بن عبد الله (1240هـ - 1249 / 1824 - 1833هـ) - الأوضاع التاريخية والسياسية

بدأت الدولة السعودية الثانية تعيد حساباتها وترتيباتها حيال ضم عدد من المناطق في شرق شبه الجزيرة العربية، التي خرجت من تحت سيطرتها عقب سقوط الدرعية ونهاية الدولة السعودية الأولى، وقامت في سبيل ذلك بعدد من المحاولات، يمكن أن نحدد أهمها كما يلي:

- **محاولات ضم إقليم الأحساء**
- كانت أولى الجهود لضم إقليم الأحساء ومد نفوذ الدولة السعودية الثانية إليه عام 1242هـ، خلال عهد الإمام تركي بن عبد الله، وذلك عندما هاجمت قوات تابعة له على حفر العتك (ابن بشر، 1999م، ص38).
- حملة عمر بن عفيصان عام 1245هـ، وهاجم فيها قافلة قرب العقير، كانت في طريقها للهفوف (نخلة، 1980م، ص51).
- الحملة التي قادها الإمام تركي وابنه فيصل عام 1245هـ (نخلة، 1980م، ص52)، والتقى فيها قوات بني خالد بزعامة ماجد بن عريعر في مكان يسمى (معقلا الشملول) شمال شرقي الرياض، وانهزم فيها ماجد وقتل، وتفرق أتباعه، ولحق بهم جيش الإمام حتى الأحساء، وكان من نتيجة هذه المعركة التي سميت بـ(السبية)، نهاية حكم بني خالد هناك، ودخول جميع جهات الأحساء تحت نفوذ الدولة السعودية الثانية.
- حملة الإمام تركي بن عبد الله عام 1247هـ، لتأديب قبائل العجمان في الإحساء على ما قاموا به من عداء للدولة السعودية (فلبى، دت، ص186).
- حملة فيصل بن تركي عام 1249هـ، لمعاينة سكان العماير من بني خالد لما قاموا به من أمور مخلة بالأمن هناك (ابن بشر، 1999م، ص74).
- وبعد أن دانت للإمام تركي جميع مناطق الأحساء بدأ يوجه اهتمامه إلى باقي إمارات الخليج العربي الأخرى، متخذاً من إقليم الأحساء قاعدة لتحقيق ذلك الهدف حتى يزداد نفوذه وسيطرته على تلك المناطق (كيلى، 1971م، ص97).

- **محاولات ضم إقليم البحرين وقطر**

دارت بين الإمام تركي وشيخ البحرين عبد الله بن خليفة محادثات، أوضح فيها الإمام السعودي لشيخ البحرين أن عليه أن يدفع الزكاة السنوية وأن يصبح تابعاً للدولة السعودية، مما اضطر الشيخ إلى قبول دفع الزكاة والتبعية للدولة مقابل الوقوف معه ضد أي عدوان يقع عليه (نخلة، 1980م، ص58)، وتمكن الإمام تركي بعد ذلك من السيطرة على بعض النزاعات التي قامت بين القبائل الموالية لكلا الجانبين، ونتيجة لذلك دانت للإمام تركي جهات البحرين، وقطر التي كانت أيضاً تحت حكم آل خليفة.

- **محاولات ضم إقليم عمان**

على النقيض من البحرين التي دخلت تحت طاعة الدولة السعودية بالطرق السلمية، وجه الإمام تركي عدداً من الحملات لاستعادة بعض جهات عمان التي خرجت عن طوع الدولة السعودية، ويمكن أن نحدد أهم محاولات الدولة السعودية في استعادة نفوذها في بعض مناطق عمان كما يلي:

- توجهت سرية بقيادة محمد بن عفيصان عام 1244هـ إلى البريمي، قاعدة

الدولة السعودية في تلك الجهات، وذلك بطلب من اهل عمان الموالين للدولة السعودية حتى تقف معهم ضد خصومهم هناك (ابن بشر، 1999م، ص58).
- قام الإمام تركي عام 1248هـ، بتجهيز حملة كبيرة بقيادة عمر بن عفيصان حاكم الإحساء، وتمكن هذا القائد من تثبيت مركز السعوديين في منطقة البريمي، وإخضاع عدد من البلدان المحيطة بها، ووصل إلى مسقط وهدد حاكمها سعيد بن سلطان، واجبره على دفع زكاة سنوية تقدر بخمسة الاف ريال (كيل، 1971م، ص98)، وإعلان تبعيته للدولة السعودية.

- الوضع الجغرافي

شملت الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد مؤسسها الإمام تركي بن عبدالله جميع المناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، من جنوب الكويت تقريباً، حتى بلدة (الحد) الواقعة في نهاية الساحل الجنوبي لخليج عمان.

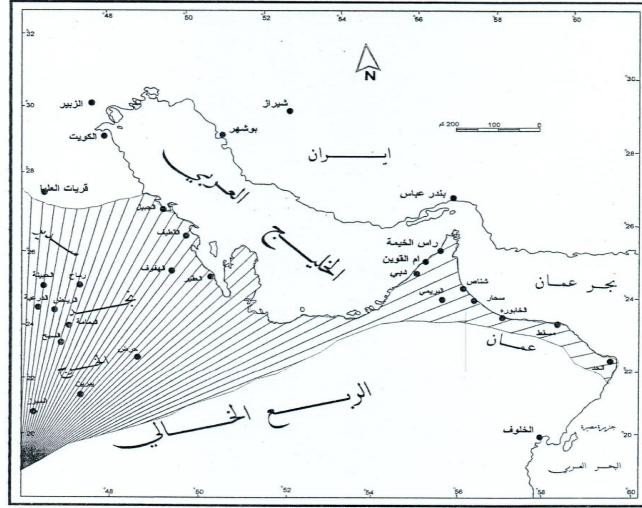
وتمتد الحدود الشرقية في هذه الفترة تقريباً بين دائرتي عرض 29° - 22° شمالاً، وخطي طول 48° - 61° شرقاً، كما شملت إقليمي قطر والبحرين، وقد ضمت الحدود الشرقية السعودية في هذه الفترة كلاً من مسقط، والخابورة، وصحار وشناص على ساحل خليج عمان، كما شملت رأس الخيمة، وام القوين، وابو ظبي على الساحل الجنوبي للخليج العربي، إضافة إلى الزبارة والقطيف وسيهات و العقير والجبيل على الساحل الشمالي للخليج العربي.
ويوضح (الشكل رقم 5) أقصى امتداد للحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد مؤسسها الإمام تركي بن عبدالله.

3. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي ، الفترة الأولى (1250-1254 هـ / 1834 - 1838 م) - الخلفية التاريخية والسياسية

بعد وصول نبا اغتيال الإمام تركي بن عبد الله إلى ابنه فيصل، الذي كان موجوداً في الإحساء، توجه فوراً إلى الرياض لاستعادة الحكم من قاتل ابيه ويدعى (مشاري بن عبدالرحمن) وتمكن بعد فترة وجيزة من استعادة الحكم وقتل مشاري (ابن بشر، 1999م، ص92)
تولى فيصل بن تركي الحكم منذ عام 1250هـ، حيث كانت بداية فترة حكمه ا لأولى، التي بداها بحل المشكلة التي كانت قائمة في الإحساء منذ عهد ابيه بين العمائر من بني خالد الذين كانوا مدعومين من شيوخ البحرين (ابو عليه 1985م، ص43)، وبين بعض القبائل الموالية للرياض، وقد نجح في إنهاء وجود العتوب (جماعة عبد الله بن خليفة)، من سواحل الإحساء نهائياً، ورضخ له شيخ البحرين، وتوصل إلى اتفاق معه يقوم بموجبه بدفع الزكاة وإعلان التبعية للدول السعودية مقابل حمايته ضد اي عدوان خارجي (نخلة، 1980م، ص66-67)، وتعد اول محاولا ت الإمام فيصل لتدعيم موقفه في إقليم الإحساء.

شطل (5)

الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام تركي بن عبد الله



المصدر/ معدلة عن: جمعة، مصدر سابق، ص ١٠٤

كان الإمام فيصل حريصاً على تثبيت حكمه في المناطق الشرقية لشبه الجزيرة العربية (في كل من الإحساء والبحرين وقطر وعمان) وقد بقيت هذه المناطق تحت سلطة الدولة السعودية الثانية حتى نهاية فترة حكمه الأولى، وكان محمد علي باشا والي مصر قد ارسل قواته إلى الجزيرة العربية للقضاء على دولة الإمام فيصل بن تركي، خاصة بعد أن سيطر الأخير على أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية وخاصة الشرقية منها، وكانت هذه الحملة تحت قيادة خالد بن سعود ويساعده إسماعيل بك، ثم عززها بحملة أخرى بقيادة خورشيد باشا الذي تمكن من السيطرة على الأوضاع في نجد، واضطر الإمام فيصل إلى الاستسلام مقابل أن يؤمن خورشيد أتباعه وأن يذهب هو إلى مصر، وكان ذلك عام 1254هـ (ابن بشر، 1999م، ص 122-123).

بعد هذا التاريخ تمكن خورشيد من السيطرة على إقليم الإحساء بأكمله، خاصة بعد هروب قائدها ابن عفيصان لعدم قدرته على مواجهة قوات خورشيد باشا، أو لعدم رغبته في الدخول تحت طاعته (ابن بشر، 1999م، ص 124)، بعدها بدأ يفكر في مد سيطرته على إقليم البحرين، وقطر، وعمان، التي كانت خاضعة لنفوذ الإمام فيصل بن تركي، وتمكن من عقد معاهدة مع شيخ البحرين، وتم بموجبها

تبعيته لخورشيد مع دفع مبلغ من المال، مقابل حمايته ضد أي عدوان خارجي، حيث كان يخشى الخطر القادم من منطقتي فارس وعمان (عبد الرحيم، 1986م، ص 326-346)، ثم قام بمحاولات عديدة لإجبار حاكم مسقط للدخول تحت طاعته، حيث قام بإرسال سعد بن مطلق المطيري على رأس حملة قوية للبريمي، ومنها بدأ في مد نفوذه لباقي جهات وإقاليم عمان، لكنه وجد مقاومة شديدة من سكان تلك المناطق بتحريض من الإنجليز، الذين وعدوهم بالمساعدة والحماية ضد سعد بن مطلق، حيث كانت لهم أطماع في السيطرة على المناطق الساحلية للخليج العربي (كيللي، 1971م، ص 99-101).

كانت بريطانيا تنظر إلى تلك الأحداث بعين الترقب والحذر، لأن ذلك بات يهدد مصالحها هناك، وادركت أن الخطر المصري أشد وأقوى من الخطر السعودي، خاصة بعد أن تعاظمت قوات محمد علي باشا، وأصبح جيشه على مستوى متقدم من التدريب والتنظيم، حتى أنه بات يهدد عاصمة الدولة العثمانية آنذاك، مما حدا ببريطانيا لأن تتزعم بعض القوى العالمية آنذاك وترغمه من خلال معاهدة لندن عام 1256هـ على أن يتخلى عن جميع المناطق التي سيطر عليها في شبه الجزيرة العربية والشام (أبو عليه، 1983م، ص 72).

بعد انسحاب قوات محمد علي من شبه الجزيرة العربية بقيادة خورشيد باشا، تاركاً بعض الحاميات الصغيرة فيها، وموكلاً لخالد بن سعود زمام الأمور في هذه المنطقة. وبعد ضعف موقف خالد بن سعود في ضبط الأمور وخصوصاً في نجد بعد انسحاب القوات المصرية، ظهر منافس آخر له من آل سعود هو عبد الله بن ثنيان، ونتيجة لعدم وقوف كثير من القبائل معه، لأنه كان يمثل النفوذ المصري، وأمام ذلك كله اضطر إلى ترك الأمور في نجد والذهاب إلى الإحساء، وحاول أن يثبت مركزه فيها، وقام بتجهيز حملة لمناطق عمان بقيادة سعد بن مطلق، ولكنه تراجع عنها بعد تهديد الممثل البريطاني في الخليج (هينل / Hinill) بأن لا يقوم بذلك (كيللي، 1971م، ص 104)، وبعد تعاظم قوة عبد الله بن ثنيان وشعور خالد بن سعود بالضعف، هرب من الإحساء إلى الكويت ومنها إلى العجمة ثم إلى مكة المكرمة، واستغل عبد الله بن ثنيان فرصة هروب خالد بن سعود وقام بإرسال عبد الله بن بنال المطيري عام 1253هـ على رأس قوة عسكرية إلى الإحساء لضبط الأمر مور هناك، ثم قام بتعيين عمر بن عفيضان أميراً عليها. ثم أرسل قوة عسكرية أخرى إلى القطيف لاحتلالها وعين عليها أحمد السديري، وتمكن بذلك من بسط النفوذ السعودي مرة أخرى في تلك الجهات، ثم بدأ يوجه اهتماماته لاستعادة منطقة البريمي، وأوكل هذه المهمة إلى سعد بن مطلق، الذي لم يتمكن من تحقيق ذلك نظراً لعودة الإمام فيصل بن تركي من مصر (كيللي، 1971م، ص 105).

ويمكن القول أن الفترة التي أعقبت نهاية فترة حكم الإمام فيصل بن تركي الأولى، قد شهدت ضعفاً في نفوذ وسلطة الدولة السعودية الثانية على جهات عمان والبحرين وقطر، وتضاءل نفوذها في هذه المناطق، وإن كان هناك بعض المحاولات ممن جاء بعد الإمام فيصل، لتثبيت سيطرة الدولة هناك، ولكن الصراع على الحكم في الرياض والدرعية، حال دون تحقيق ذلك.

4. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل

بن تركي، الفترة الثانية (1259 - 1282 هـ / 1843 - 1865)

- الخلفية التاريخية والسياسية

قام عبد الله بن ثنيان بتسليم السلطة إلى الإمام فيصل بن تركي بعد حصاره (ابن بشر، 1999م، ص 145-149)، وبعد أن تمكن من إخضاع غالبية مناطق نجد

لسلطته، وبدا فيصل بن تركي يفكر مجدداً في مد نفوذ دولته إلى إقليم الأحساء، لعدد من الاعتبارات الإستراتيجية، كونها المنفذ البحري والمنتفس التجاري لنجد، فأرسل قوة بقيادة عبد الله بن بتال المطيري (ابن بشر، 1999م، ص150)، ولم تجد القوة صعوبة تذكر في مسالة ضم هذا الإقليم إلى حيز الدولة السعودية، ثم أرسل فيصل رسائل إلى رؤساء ومشايخ ساحل الخليج وعمان، بأنه عاقد العزم على استرجاع تلك المناطق التي كانت خاضعة للسعوديين من قبل، وخاصة منطقة البريمي، مما أدى إلى طلب شيوخ هذه المناطق العون والمساعدة من الممثل البريطاني في الخليج، والذي أوضح أن الحكومة البريطانية لا تتدخل في الشؤون الداخلية للجزيرة العربية (كيللي، 1971م، ص105). وبعد اتضاح الموقف البريطاني بدأ فيصل بن تركي يفكر جدياً في تنفيذ ما أفصح عنه تجاه تلك المناطق، لكن إ تضاح الموقف البريطاني بعد ذلك بمعارضة هذا التوجه، قلل من قيمة ذلك التهديد (نخلة، 1980م، ص110).

وتمكن فيصل بن تركي من بسط نفوذه على جميع سواحل الأحساء، بعد طرد العتوب من آل خليفة من قلعة الدمام بدون قتال أو معارضة، حيث استسلم من كان فيها عام 1259هـ (ابن بشر، 1999م، ص159). وقد بدأ في تنفيذ مخططاته للتوسع في إقليم عمان الداخلي، والساحل البحري المتصالح عام 1261هـ، من خلال قائده سعد بن مطلق المطيري، الذي تمكن من احتلال البريمي، ثم توغل داخل الأراضى العمانية واجبرهم على دفع الزكاة، واستمر كذلك في توغله حتى كاد أن يسقط مسقط نفسها لولا التعزيزات التي قدمتها بريطانيا لذلك الحاكم، كما اجبر على دفع الزكاة التي بلغت خمسة الاف ريال سنوياً.

على الرغم مما سبق فقد سادت فترات ضعف فيها الموقف السعودي في منطقة البريمي، ونتيجة لذلك أسندت قوات الدولة السعودية هناك للقائد محمد العجاجي والذي لم تدم إقامته هناك، ثم تبع ذلك ارسال حملة بقيادة عبد الرحمن بن إبراهيم، الذي عجز أيضاً عن السيطرة على الأمور هناك.

تمكن فيصل بن تركي بعد ذلك من بسط سيطرته على منطقة البريمي بمساعدة شريف مكة الشريف عون، الذي طلب من المقيم البريطاني مساعدة الإمام فيصل في تحقيق ذلك، وتسلم بتال المهمة هناك، لكن إقامته لم تدم حيث تمكن سعيد بن طحنون، شيخ أبو ظبي من إجباره على الاستسلام بعد أن حاصره مدة طويلة، ونتيجة لذلك خرجت هذه المنطقة من سلطة الدولة السعودية الثانية، لكن هذا الخروج لم يدم طويلاً، إذ تمكن الإمام فيصل عام 1851م، من الوصول إلى منطقة البريمي، واجتمع مع زعمائها، وتمكن من استرجاع المناطق التي كانت خاضعة له، كما اجبر حاكم مسقط ثويني بن سعيد على دفع الزكاة (كيللي، 1971م، ص 108-117).

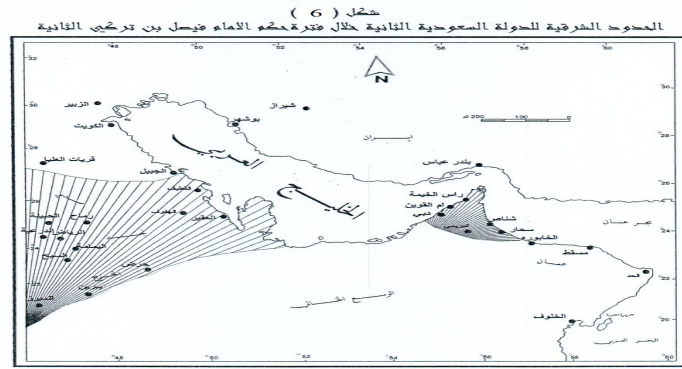
تعتبر الفترة الثانية من حكم فيصل بن تركي، اعظم واقوى فترات الدولة السعودية الثانية كما يصفها عددٌ من الكتاب، وذلك لما استطاعت ان تصل إليه من نفوذ وسيطرة في المناطق التي احتلتها وضمته إليها، وخاصة في جهات الوسط و الشرق من شبه الجزيرة العربية، ويمكن وصف امتداد الدولة السعودية الثانية في هذه الفترة بما قاله الكولونيل (لويس/Louis) المعتمد البريطاني في الخليج انذاك بأن الدولة السعودية سيطرت على ساحل الخليج وعمان وانها تأخذ الزكاة من شيوخ هذه المناطق (ابو عليه، 1983م، ص132)، (البحرين، إمارات الصلح البحري، مناطق السهول العمانية).

- الوضع الجغرافي

من خلال (الشكل رقم 6)، يمكن القول ان امتداد الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية في الجهات الشرقية لشبه الجزيرة العربية في عهد فيصل بن تركي، قد تمركز في منطقتين جغرافيتين وهما:

- المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض 24° / 30° - 27° شمالاً ، وخطي طول 50° - 51° / 30° شرقاً، من حدود بلدة القطيف حتى ساحل خور العديد جنوب شبه جزيرة قطر، حيث شملت اقاليم الأحساء وقطر و البحرين.

- المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض 23° - 26° شمالاً ، وخطي طول 59° - 56° شرقاً، من شمال "ابوظبي" حتى بلدة الخابورة الواقعة على ساحل خليج عمان، شمال مسقط (وزارة الدفاع والطيران، 1407هـ).



١٣٧

5. الحدود الشرقية للدولة السعودية الثانية بعد فترة حكم الإمام فيصل بن تركي الثانية حتى سقوطها (1282 - 1309 هـ / 1865 - 1891 م). - الخلفية التاريخية والسياسية

بعد ان دب الخلاف بين عبدالله وسعود ابني فيصل على الحكم، بدأت قصة ضياع وسقوط الدولة السعودية الثانية، فبعد وفاة فيصل بن تركي عام 1282هـ، بايع العلماء والشعب ابنه عبد الله لكونه الأكبر والمقرب لدى والده، وقاد العديد من الحملات وساهم مع ابيه في إرساء وتدعيم قواعد دولته في اجزاء عديدة من شبه الجزيرة العربية وخاصة في الجهات الشرقية منها، إلا ان الأمور لم تكن على ما يرام، فقد حصل انشقاق داخل ابناء فيصل بين كل من عبد الله وسعود، ونتيجة لذلك تآثرت الدولة السعودية الثانية تأثراً كبيراً، بل وعجلت هذه الفتنة بسقوطها (فلبى، دت، ص25)، وخرج سعود من الرياض تائراً على اخيه وبدأ في الترحال يعد العدة لمحاربته، وقد تقابل الأخوان في المعتلا عام 1283هـ. (الفاخوري، دت، ص188)، وهزم سعود ورحل بعدها إلى جهات عمان، وبدأ يرتب اموره من جديد لمحاربة اخيه، و تقابلا مرة اخرى في مكان يقال له جوده عام 1287هـ. (وزارة

الدفاع والطيران، 1407هـ)، وانتصر سعود في هذه المعركة وتغير ميزان القوى بعدها لصالحه، وخرجت هذه المنطقة من حكم عبد الله، وتمكن سعود بعدها من دخول الرياض واستمر بعد ذلك الأخوان في صراعهما حتى استنجد عبدالله بـ الوالي العثماني في العراق مدحت باشا (نخلة، 1980م، ص143)، ومن هنا تبدأ قصة ضياع وخروج الإحساء من قبضة الدولة السعودية الثانية وانكماش حدودها ونفوذها في تلك الجهات، واستغل مدحت باشا هذه الفرصة وجهاز جيشاً سار به إلى الإحساء، واستطاع ان يحتلها ويخضعها لسيطرته عام 1288هـ، وكان ذلك بمثابة بداية الإنهيار للدولة السعودية الثانية.

أما بالنسبة لإقليم عمان والساحل البحري المتصالح، فمن الواضح ان بريطانيا كانت تقف موقفاً عدائياً لأية محاولة للتوسع السعودي داخل الأراضي العمانية، وخاصة الساحلية منها لتأمين خطوط الملاحة لشركة الهند البريطانية، وكانت أولى المناوشات بين الإنجليز والدولة السعودية الثانية، عندما قام حاكم البريمي تركي السديري بثورة ضد مدينة صور مما أدى لمقتل عددٍ من السكان وكان من بينهم أحد الرعايا البريطانيين (كيللي، 1971م، ص128-129)، مما جعل المقيم البريطاني يأمر بمهاجمة الدمام والقطيف، بعدها قدم عبد الله بن فيصل اعتذاره، عما بدر من حاكم البريمي، وذلك من خلال مبعوثه محمد بن مانع عام 1282هـ. (ابو عليه، 1983م، ص245).

لقد ضعفت هجمات الدولة السعودية على مناطق عمان بعد هذه الحادثة مكتفية باخذ الزكاة من قبائلها، وكان الإنجليز يحرضون حاكم مسقط، وعددا من القبائل الأخرى على عدم دفع الزكاة للدولة السعودية. وبعد مقتل حاكم مسقط على يد ابنه ثويني بن سالم، وتوليه الحكم بعده، ثم طرده من قبل الأهالي لأنه كان موالياً للدولة السعودية (البوريني، د.ت، ص157)، وتولى غزان بن قيس الحكم بعده، والذي كان واضح العداء للدولة السعودية، حيث استغل فرصة توسع الخلاف بين عبدالله وسعود ابني فيصل، وذهب يخطط للاستيلاء على البريمي، خاصة بعد مقتل أميرها عام 1285م، وتمكن في نفس السنة من احتلالها بعد استسلام الحامية السعودية هناك (كيللي، 1971م، ص135)، ولم تكن الظروف مواتية لعبدالله بن فيصل للتقدم إلى هناك واستعادة البريمي (كيللي، 1971م، ص140-139)، حيث زادت حدة الخلاف مع أخيه سعود.

بعد مقتل غزان بن قيس، وتولي تركي بن سعيد الحكم بعده، وصلت إليها احدى الحاميات السعودية في الإحساء بقيادة محبوب بن جوهر عام 1287هـ، الذي تمكن من السيطرة على الأوضاع هناك، وبقي بها حتى عام 1289هـ، ولم تدم إقامته طويلاً هناك، خاصة بعد زيادة حدة الخلاف بين أفراد البيت السعودي، واستيلاء الترك على الإحساء، وتقسيم المنطقة بين عددٍ من القبائل، وهكذا نلاحظ من خلال الأحداث السابقة كيفية تقلص نفوذ السيطرة السعودية ثم نهايتها على هذه المناطق، وبالتالي خروجها من تحت يدها.

كانت العلاقة بين الرياض، والبحرين في أكثر أوقاتها بين مد وجزر تبعاً لقوة او ضعف الحاكم السعودي، فبعد وفاة الإمام فيصل بن تركي ونشوب الحرب الأهلية بين الأخوين وتمزق أوصال الدولة، رفض حكام البحرين دفع الزكاة التي كانوا يؤدونها لحكام الدولة السعودية الثانية، إضافة لمساعدتهم سعوداً ضد أخيه عبد الله عندما وصل إلى الإحساء، وتحالفوا معه وايدوه على ما كان يخطط له، لأن ذلك ما كان يهمهم حتى يظل الخلاف ويستفحل، وبالتالي لا يستطيعون ان يدخلونهم تحت طاعتهم او يجبروهم على دفع الزكاة، وكل ذلك كان بمباركة من الإ

نجليز (ابو عليه، 1983م، ص264). وظل حكام البحرين غير خاضعين لسيطرة الدولة السعودية الثانية طيلة هذه الفترة. وهكذا خرجت هذه الأقاليم الشرقية لشبه الجزيرة العربية من تحت حكم الدولة السعودية الثانية تباعاً، والذي كان نتيجة مباشرة لقوة الخلاف الذي نشب بين أبناء الإمام فيصل، مما أدى إلى تقليص نفوذها وسيطرتها على معظم المناطق التي كانت خاضعة لها ليس في الشرق فقط بل في شبه الجزيرة العربية كلها و أصبحت حدود دولتهم لا تتعدى حدود نجد بالمفهوم الجغرافي.

رابعاً: النتيجة:

بعد الاستعراض السابق للوضع التاريخي للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، خلال دورها الأول والثاني في الفترة الممتدة من عام 1157هـ إلى 1309هـ، يمكن أن نحدد النقاط التالية:

- أن هذه المرحلة هي مرحلة البناء والتأسيس الفعلي والحقيقي لقيام ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية.

- ظهور عدد من مفاهيم الجغرافيا السياسية والمتمثلة في مفهوم منطقة النواة/ **Core Area** أو النواة المركزية/ **Nuclear Core** التي نشأت منها المملكة العربية السعودية والمتجسدة في منطقة العارض من نجد، والتي تضم مدن العيينة والدرعية والرياض، إضافة إلى ظهور مفهوم مبرر الوجود أو الفكرة من وراء إنشاء الدولة **Raison d'être** الذي نادى به (هارتشرن) (عبدالله، 1976م، ص26).

- أمكن خلال هذا البحث أيضاً تحقيق أهداف الدراسة والمتمثل في معرفة ودراسة وبيان الخلفية السياسية والتاريخية للحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية خلال الفترات الزمنية المشار إليها سابقاً.

خامساً: التوصيات:

1. القيام بدراسات أكثر تفصيلية لمناطق الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية مع كل دولة على حدة، ولكل نوع من الحدود، حتى يتم سد النقص الكبير في هذا الجانب، إذا توفرت النصوص والخرائط الملحقة المتكاملة للاتفاقيات المعقودة بين المملكة وجيرانها في هذا الشأن.
2. ضرورة استخدام الأساليب والطرق والقنوات الدبلوماسية والسياسية لحل القضايا والمنازعات الحدودية نظراً لجدواها في تحقيق ذلك الهدف.
3. على الجهات المعنية الاهتمام بتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات الخاصة بمناطق الحدود، حتى يتسنى للباحثين استخدام المناهج والدراسات الكمية للقيام بعمليات التحليل والربط بين عدد من العناصر ثم الخروج بتعميمات يمكن أن تساهم في حل منازعات وقضايا الحدود.
4. فتح الأبواب أمام الباحثين للحصول على ما يرغبون الحصول عليه من بيانات أو خرائط أو معاهدات تخص مناطق الحدود دون أية تحفظات.
5. إنشاء مراكز وجمعيات ودوريات علمية متخصصة في دراسة جميع قضايا الحدود الدولية في المنطقة العربية.

سادسا: المراجع

- 1- ابن بشر، عثمان، (1999 م) ، عنوان المجد فى تاريخ نجد ، تحقيق : محمد بن ناصر الشثري ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الحبيب.
- 2- ابن غنام ، حسين ، (1994 م)، تاريخ نجد ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ، الطبعة الثالثة ، جدة ، دار الشروق.
- 3- ابو عليه ، عبد الفتاح حسن ، (1985 م) ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، دار المريخ للنشر
- 4- ابو عيانة ، فتحى محمد ، (1983 م) ، دراسات فى الجغرافيا السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية.
- 5- ال عبد القادر ، محمد عبد الله ، (1969 م) ، تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء القديم والجديد ، الطبعة الأولى، الرياض ، مطابع الرياض.
- 6- البوريني ، احمد قاسم ،(د.ت.) ، الامارات السبع على الساحل الاخضر ، بيروت ، دار الحكمة.
- 7- دارة الملك عبد العزيز ، (1419 هـ.) ، الاطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، الرياض ، الامانة العامة للاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تاسيس المملكة.
- 8- الديب ، محمد محمود ، (1990 م) ، الجغرافيا السياسية : أسس وتطبيقات ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية.
- 9- الراوى، جابر إبراهيم، (1975 م) ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، بغداد ، مطبعة دار السلام.
- 10- رياض ، محمد ، (1979 م) ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك : دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار النهضة العربية.
- 11- السماك، محمد ازهر، (1988 م)، الجغرافيا السياسية: اسس وتطبيقات، الطبعة الأولى، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 12- صادق ، دولت احمد وآخرون ، (1998 م) ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية.
- 13- طهبوب ، فائق عبد الجليل ، (1983 م) ، تاريخ البحرين السياسي : 1783 - 1870 م ، الكويت ، ذات السلاسل.
- 14- عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، (1986 م) ، محمد علي وشبه الجزيرة العربية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعي.
- 15- عبد الرحيم ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، (1997 م) ، الدولة السعودية الاولى : 1153-1233 هـ ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعي.
- 16- عبد الوهاب ، عبد المنعم ، (1977 م) ، جغرافية العلاقات السياسية : دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافيا السياسية ، الكويت ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.
- 17- عبدالله ، امين محمود، (1976 م)، في اصول الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية
- 18- الغامدي ، احمد ، (1420 هـ.) ، قضية الحدود السعودية اليمنية نحو الحل ، جدة ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر
- 19- الفاخوري ، محمد عمر ، (د.ت.) ، الأخبار النجدية ، تحقيق: عبد الله الشبل ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.
- 20- فليبي ، جون ، (د.ت.) ، تاريخ نجد ، بيروت ، المكتبة الأهلية.
- 21- كيلي . جي . بي ، (1971 م) ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، دار مكتبة الحياة.
- 22- محمود ، محمود توفيق ، (1988 م) ، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها ، مجلة الجمعية

- الجغرافية الكويتية ، العدد (2).
- 23- مدني ، محمد عمر، (1417هـ.)، القانون الدولي للبحر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.
- 24- نخلة ، محمد عرابي ، (1980 م) ، تاريخ الإحصاء السياسي: 1818 م - 1913 م ، الكويت ، ذات السلاسل.
- 25- هارون ، على احمد ، (1998م) ، اسس الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي.
- 26- وزارة الدفاع والطيران ، (1407هـ.) ، خارطة جزيرة العرب ، الرياض ، الادارة العامة للمساحة العسكرية ، مقياس رسم 1/ 2.000.000.
- 27- وهبة، حافظ، (2000 م) ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الآفاق العربية.
- 28- الوهيبي ، عبد الكريم عبد الله ، (1989 م) ، بنو خالد وعلاقتهم بنجد : 1080 - 1208هـ. ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار ثقيف للنشر.
- 29- Glassnar, M.I., & de Blij, H.J. (1989), Systematic Political Geography , New York , Wiley & Sons.
- 30- Prescott, J . R. V., (1967), Geography of Frontiers and Boundaries, London , Hutchinson & Co.